

أنشطة تجارة الجملة للسلع المنزلية تحقق إنتاجاً بقيمة ١٨١,٤٠ مليار ريال

تقرير أحمد الطيار

بلغت قيمة الإنتاج لأنشطة تجارة الجملة للسلع المنزلية في اليمن ٤٠ مليار و١٨١ مليون ريال فيما وظفت من الأيدي العاملة أكثر من ٦٦٦٧ عاملاً يعملون في ٢٠٥ منشأة تشمل ثلاثة عشر نشاطاً اقتصادياً متنوعاً.

وتتضمن تجارة الجملة للسلع المنزلية تجارة الجملة في الأقمشة والمنسوجات والملابس الجاهزة وتجارة الأحذية ولوازمها وتجارة الأواني المنزلية والأثاث والأفران وتناوير الغاز والتلوجات والفسلات وتجارة الورق للجردان والسلع الصيدلانية والطبية ومستحضرات التجميل والكتب والمجلات والصحف والسلع الجغرافية والسلع الرياضية.

وحسب أحدث تقارير الجهاز المركزي للإحصاء عن التجارة الداخلية للعام ٢٠٠٩م والصادر أوائل هذا العام فقد حققت تجارة الجملة للسلع المنزلية قيمة مضافة خلال عام يبلغ ٢٤ ملياراً و٨٧١ مليون ريال وبلغت الضرائب المباشرة عليها ٥٨٧ مليون ريال أما فائض التشغيل فبلغت ٣٠ ملياراً و٢٢٧ مليون ريال.

وتصدرت أنشطة تجارة الجملة للسلع

الصيدلانية والطبية والأجهزة الجراحية وأجهزة تقويم الأضلاع قائمة الإنتاج حيث حصلت ٢٩ ملياراً و٥٤٦ مليون ريال وتبلغ عدد المنشآت العاملة بها ٧٩٤ منشأة يعمل بها ٢٩٩٨ عاملاً تقاضوا أجوراً بقيمة مليار و٨٢٥ مليون ريال، فيما بلغت قيمة فائض التشغيل لهذا النشاط ٢٣ ملياراً و٧٩٧ مليون ريال.

وفي المرتبة الثانية جاء نشاط تجارة الجملة في الملابس الجاهزة وتشمل الملابس الجلدية والفراء حيث يعمل بها ٩٣٥ عاملاً يعملون في ٤٥٨ منشأة وحققت إنتاجاً بقيمة ٢ مليار و٥٥٥ مليون ريال وتعتبر في المرتبة الثالثة في أنشطة تجارة الجملة للسلع المنزلية حيث توظف ٥٧٨ عاملاً ويعملون ١٦٩ منشأة وحققت قيمة مضافة يبلغ مليار و٢٢٧ مليون ريال، فيما بلغ فائض التشغيل ملياراً و٤١٩ مليون ريال.

وتوضّح النتائج أن تجارة الجملة في العطور ومستحضرات التجميل وأنواع الصابون ومواد التنظيف حققت إنتاجاً بقيمة ٢ مليار و٥٥٥ مليون ريال وتعتبر في المرتبة الثالثة في أنشطة تجارة الجملة للسلع المنزلية حيث توظف ٥٧٨ عاملاً ويعملون ١٦٩ منشأة وحققت قيمة مضافة يبلغ مليار و٢٢٧ مليون ريال، فيما بلغ فائض التشغيل ملياراً و٤١٩ مليون ريال.

وفي المرتبة الرابعة جاءت تجارة الجملة في الأواني المنزلية (المعدنية، والبلاستيكية) ويعمل بها ٤٢٢ عاملاً يشتغلون في ١٠٤ منشآت وحققت قيمة إنتاج بقيمة مليار و٨٢٢ مليون ريال، ويشير التقرير إلى أن هذا النشاط حقق قيمة مضافة بمبلغ مليار و٤٧٢ مليون ريال ويلج فائض التشغيل لهذا النشاط مليار و١٩٥ مليون ريال.

أما تجارة الجملة في الأحذية ولوازمها فيعمل بها ٢٦٦ عاملاً وبها ١٠١ منشأة حققت إنتاجاً بقيمة مليار و٢١١ مليون ريال قيمة مضافة بقيمة ٩١٨ مليون ريال وفائضاً تشغيلياً بقيمة ٧٢٩ مليون ريال.

وتشير النتائج أن بقية الأنشطة تشمل تجارة الجملة في الورق والكتب والمجلات والصحف والأدوات المكتبية وحققت قيمة إنتاج بقيمة ٧٢٩ مليون ريال وتجارة الجملة في الأقمشة والمنسوجات والأجود وحققت إنتاجاً بقيمة ٥٠٧ ملايين ريال، وتجارة الجملة في أنواع مختلفة من الأقمشة والملبوسات والأحذية بقيمة ٤١٩ مليون ريال وتجارة الجملة في اللعب والسلع الرياضية وحققت السفر حققت إنتاجاً بقيمة ٣٧٨ مليون ريال.



مناقشة القضايا التنموية في همدان وبلاد الروس تنفيذي محافظة صنعاء يستعرض خطة عمله للعام الجاري

بالتنسيق مع مدير عام المديرية والمجلس المحلي والمشايخ والأعيان بالمديرية وكذا وفد المناطق الحضرية بالمديرية بخمسين عامل نظاماً و٢ معدات لجمع وتصريف الخلفات. وفيما يتعلق بحالات الضمان الاجتماعي والاختلال الحاصل في هذا الجانب أكد المحافظ جميل على الجهات المختصة ضرورة معالجتها والاهتمام بهذا الجانب الإنساني.

وفي ذلك ناقش محافظ صنعاء عبدالغني حفظ الله جميل أمس مع عدد من مشايخ وأعيان مديرية بلاد الروس جوانب التنمية المشاريع المدرجة ضمن موازنة العام الحالي، وبما يعزز من العملية التنموية بالمحافظة.

وتطرق اللقاء الذي حضره رئيس لجنة الخدمات بالمجلس المحلي حفظ الله اليساني إلى الجوانب الأمنية في المنطقة وسبل معالجتها وحل القضايا العالقة خاصة تلك التي على صلة بمحافظات أخرى بما يكفل إرجاع الحقوق إلى أصحابها وفقاً للقوانين النافذة.

وشدد محافظ صنعاء، على الجهات المختصة ضرورة رفع وتيرة العمل في الفترة المقبلة وبما يساهم في تطوير المنطقة والرفع من مستوى معيشة أبنائها والحد من الظواهر السلبية.

وقال البنك المركزي اليمني أن الودائع بالعمل الأجنبية لدى المصارف التجارية والإسلامية شهدت ارتفاعاً بنسبة ٢٣,٤٪ خلال عام ٢٠١٢م وذلك بمبلغ ١٢٤ مليار ريال.

وأوضح البنك المركزي اليمني أن الودائع بالعمل الأجنبية ارتفعت إلى ٧٠٦ مليارات و٢٠٤ ملايين ريال في عام ٢٠١٢م مقارنة مع ٥٧٢ ملياراً و٢٨٢ مليون ريال في ٢٠١١م وبزيادة تبلغ ١٣٣ ملياراً و٩٢٢ مليون ريال.

وكانت الودائع بالعمل الأجنبية قد سجلت أعلى صعود لها خلال العام الجاري في شهر مارس ٢٠١١م حيث بلغت ٦١٤ ملياراً و٥٢٥ مليون ريال لكنها تظل أدنى مما وصلت إليه في العام ٢٠١٠م، والتي تجاوزت ٧٠٥ مليارات ريال.

وأشارت نتائج التقرير إلى أن الودائع بالعمل الأجنبية شهدت ارتفاعاً بنسبة ٢٣,٤٪ خلال عام ٢٠١٢م وذلك بمبلغ ١٢٤ مليار ريال.

وأوضح البنك المركزي اليمني أن الودائع بالعمل الأجنبية ارتفعت إلى ٧٠٦ مليارات و٢٠٤ ملايين ريال في عام ٢٠١٢م مقارنة مع ٥٧٢ ملياراً و٢٨٢ مليون ريال في ٢٠١١م وبزيادة تبلغ ١٣٣ ملياراً و٩٢٢ مليون ريال.

وقال البنك المركزي اليمني أن الودائع بالعمل الأجنبية شهدت ارتفاعاً بنسبة ٢٣,٤٪ خلال عام ٢٠١٢م وذلك بمبلغ ١٢٤ مليار ريال.

وأوضح البنك المركزي اليمني أن الودائع بالعمل الأجنبية ارتفعت إلى ٧٠٦ مليارات و٢٠٤ ملايين ريال في عام ٢٠١٢م مقارنة مع ٥٧٢ ملياراً و٢٨٢ مليون ريال في ٢٠١١م وبزيادة تبلغ ١٣٣ ملياراً و٩٢٢ مليون ريال.

وقال البنك المركزي اليمني أن الودائع بالعمل الأجنبية شهدت ارتفاعاً بنسبة ٢٣,٤٪ خلال عام ٢٠١٢م وذلك بمبلغ ١٢٤ مليار ريال.

وأوضح البنك المركزي اليمني أن الودائع بالعمل الأجنبية ارتفعت إلى ٧٠٦ مليارات و٢٠٤ ملايين ريال في عام ٢٠١٢م مقارنة مع ٥٧٢ ملياراً و٢٨٢ مليون ريال في ٢٠١١م وبزيادة تبلغ ١٣٣ ملياراً و٩٢٢ مليون ريال.

وقال البنك المركزي اليمني أن الودائع بالعمل الأجنبية شهدت ارتفاعاً بنسبة ٢٣,٤٪ خلال عام ٢٠١٢م وذلك بمبلغ ١٢٤ مليار ريال.

وأوضح البنك المركزي اليمني أن الودائع بالعمل الأجنبية ارتفعت إلى ٧٠٦ مليارات و٢٠٤ ملايين ريال في عام ٢٠١٢م مقارنة مع ٥٧٢ ملياراً و٢٨٢ مليون ريال في ٢٠١١م وبزيادة تبلغ ١٣٣ ملياراً و٩٢٢ مليون ريال.

وقال البنك المركزي اليمني أن الودائع بالعمل الأجنبية شهدت ارتفاعاً بنسبة ٢٣,٤٪ خلال عام ٢٠١٢م وذلك بمبلغ ١٢٤ مليار ريال.



أهمية تشكيل لجنة لإعداد تصور لنظام وطني لإتلاف المواد المنتهية الصلاحية.. مشيراً إلى أنه سيتم إصدار تعليم إلى مكاتب الوزارة بالمحافظات تمنع الفروع رسائل تحتوي على كافة بيانات التلغيم التالفة لعرضها على النقاط الأمنية لتسهيل مرور تلك الكميات إلى المراكز الرئيسية في صنعاء، وعدم وتعزز الحدية وحضرموت ليتولى إتلافها مكاتب الصناعة والتجارة الذي يقع في نطاقه المركز الرئيسي.

إتلاف على مستوى المحافظات لتخفيف الآثار البيئية على أمانة العاصمة، وإتباع أساليب حديثة للتخلص من المواد المنتهية الصلاحية مع إمكانيات تحديد خمسة مراكز إتلاف رئيسية على مستوى الجمهورية. وتناول الاجتماع موضوع الأدوية المهترية، وعدم وعي المسؤولين في النقاط الأمنية بين التفريق بين الأدوية المنتجة محلياً والأدوية المهترية.

وفي الاجتماع أكد وكيل وزارة الصناعة

وزارة الصناعة تناقش المواضيع المتعلقة بالمواد المنتهية الصلاحية وكيفية إتلافها

صنعاء/سبأ

ناقش اجتماع عقد بوزارة الصناعة والتجارة أمس برئاسة وكيل الوزارة أقبال ياسين بهادر عدداً من المواضيع المتعلقة بالمواد المنتهية الصلاحية وكيفية إتلافها والتدابير من الأدوية وغيرها.

واستعرض الاجتماع الذي ضم ممثلي جمعية حماية المستهلك، آلية إرجاع المواد المنتهية الصلاحية إلى المنتجين أو المستوردين، ومعالجة عملية نقل المواد المنتهية من الفروع إلى المركز الرئيسي دون أن يعترضهم أحد.

وتطرق الاجتماع إلى قرار أمين العاصمة الخاص بإشراق مكتب الصناعة والتجارة بالإسامة على إتلاف المواد المنتهية الصلاحية من الأدوية والمواد الغذائية وذلك طبقاً لقانون التجارة الداخلية الصادر عام ٢٠٠٧م.

وأكد الاجتماع ضرورة إشراك مندوب من الهيئة العليا للأدوية في الإشراف على إتلاف الأدوية المنتهية نظراً لطبيعة كل منتج خاصة الأدوية التي لها خواص كيميائية مختلفة التي بحاجة لمختص في هذا المجال باعتبار أن حجم البضاعة التالفة في مجال الأدوية يصل إلى ٢/٢ من حجم التداول في السوق.

ولفت الاجتماع إلى إمكانية تشكيل لجان

صندوق الفرص الاقتصادية يبدن نشاطه باقتلاع ألف و٩٠٠ شجرة قات بمديرية صوران آنس

نمار/سبأ

دشن صندوق الفرص الاقتصادية أمس نزوله الميداني لتطوير سلاسل القيم للبن والعسل باقتلاع ألف و٩٠٠ شجرة قات بمنطقة بني السهاقي وبني فضل، بمديرية صوران آنس محافظة نمار، واستبدالها بشجرة البن.

وفي التدشين أكد وكيل وزارة الزراعة والري المهندس عبدالملك الثور أهمية التوسع في زراعة محصول البن وتقليص مساحة زراعة القات التي تستنزف المياه وتهدر الطاقات والمال والجهد.. منوهاً بما يحظى به البن اليمني من سمعة ومكانة مرموقة في السوق المحلية والدولية والخارجية.

وقال: إن قيمة الكيلو البن الخارجي يعادل ٢ دولار أمريكي، بينما تصل قيمة الكيلو البن اليمني ١٥ دولار، مما يعني أن طن من محصول البن اليمني يعادل ١٥ ألف دولار، وهو ما يمكن من استيراده بهذه القيمة نحو ٢٠ طناً من القمح.

واستعرض الثور جهود الوزارة للحد من التوسع في زراعة القات خصوصاً في القيعان الزراعية الرئيسية من خلال إقناع المزارعين لاقتلاع القات واستبداله بالمحاصيل الزراعية ذات القيمة الاقتصادية.

وأبدى استعداد الوزارة عن طريق صندوق الفرص الاقتصادية ومشروع التنمية الزراعية في نمار دعم مزارعي البن ومنتجي العسل من خلال إنشاء السدود والقنوات المائية وغيرها من المشاريع التي تكفل التوسع في زراعة البن ومنتج العسل وكذا مواصلة الجهود للحد من التوسع في زراعة القات وتقديم التسهيلات للمزارعين لساعاتهم في الانتقال إلى زراعة محاصيل ذات قيمة اقتصادية مجدية.

وأشاد وكيل وزارة الزراعة بجهود صندوق الفرص الاقتصادية في الحد من التوسع في زراعة القات في عدد من المناطق، مؤكداً أهمية المساعدة في إنجاح هذه الجهود ونقل هذه التجربة إلى المحافظات الأخرى.



بدوره أكد المدير التنفيذي لصندوق الفرص الاقتصادية فوزي التوي أهمية الزيارة الميدانية لتدشين هذا المشروع الهام.. لافتاً إلى أن الصندوق يسعى من خلال برنامج الفرص الاقتصادية لتحسين الوضع الاقتصادي للأسر الريفية في المحافظات المستهدفة من خلال تطوير سلاسل القيم والبنية التحتية الاقتصادية والتمويل الريفي. وأشار التسوي إلى أن برنامج النزول

الميداني يهدف لتدشين برنامج الفرص الاقتصادية لقطاعي البن والعسل في بعض المناطق المحددة والمستهدفة في محافظة نمار وكذا تدشين عملية اقتلاع شجار القات واستبدالها بزراعة شتلات البن. وأشار بمستوى وعي المواطنين في المنطقة واقتناعهم باقتلاع شجرة القات من حقولهم واستبدالها بمنتجات أخرى خاصة شجرة البن نظراً للاضرار الاجتماعية والاقتصادية

الميداني يهدف لتدشين برنامج الفرص الاقتصادية لقطاعي البن والعسل في بعض المناطق المحددة والمستهدفة في محافظة نمار وكذا تدشين عملية اقتلاع شجار القات واستبدالها بزراعة شتلات البن. وأشار بمستوى وعي المواطنين في المنطقة واقتناعهم باقتلاع شجرة القات من حقولهم واستبدالها بمنتجات أخرى خاصة شجرة البن نظراً للاضرار الاجتماعية والاقتصادية

الميداني يهدف لتدشين برنامج الفرص الاقتصادية لقطاعي البن والعسل في بعض المناطق المحددة والمستهدفة في محافظة نمار وكذا تدشين عملية اقتلاع شجار القات واستبدالها بزراعة شتلات البن. وأشار بمستوى وعي المواطنين في المنطقة واقتناعهم باقتلاع شجرة القات من حقولهم واستبدالها بمنتجات أخرى خاصة شجرة البن نظراً للاضرار الاجتماعية والاقتصادية

إفراغ ٤١٧ حاوية في ميناء حالي

عدن/سبأ

أفرت سفينة الحاويات (بي إي إل) اطلتلك الأمريكية أمس ٤١٧ حاوية في ميناء عدن. وأوضحت إحصائية النشاط الملاحي اليومي لميناء عدن أن السفينة أفرغت ٤١٧ حاوية من مختلف الأحجام تحتوي على مواد غذائية ومعدات فنية خاصة بالمؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي وفرع المؤسسة العامة للكهرباء، وبعن والمشاريع التنموية ومشاريع القطاع الخاص اليمني. يشار إلى أن ميناء الحاويات بعدن استقبل خلال شهر يناير المنصرم ٣٧ سفينة وصلت إليها من مختلف الموانئ المجاورة والعالمية وأفرغت أكثر من ٤١ ألف حاوية من مختلف الأحجام.

